S/PV.9615

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9615**

الأربعاء، 24 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير/السيدة غات	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بنجامع
	جمهورية كوريا	السيد هونيو تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بين
	فرنسا	السيدة برودهورست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2024/278)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2024/278)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى؛ والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة بيترونيل فاويكا، منسقة منظمة النساء المشاركات من أجل السلام في أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/278، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد هوانغ شيا.

السيد هوانغ شيا (*تكلم بالفرنسية*): أعرب عن امتناني لهذه الفرصة الجديدة لمخاطبة المجلس عقب تقديم آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2024/278).

وإذ نعقد جلسة المجلس هذه، ما برحت الشواغل التي أعربت عنها لكم خلال إحاطتي الأخيرة في المجلس (انظر S/PV.9440) تراوح مكانها دون حل ناجع. والواقع أن التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لا تزال قائمة، بل وتزايدت حدتها، في ظل تجدد الاشتباكات بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال تنتابني المخاوف جراء الحالة الخطيرة المتسمة، بتأزم النزاع تحديدا، وتدهور مقلق للوضع الإنساني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويزيد من تفاقم الوضع استمرار خطاب المواجهة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا المتمثل في اتهامات متبادلة بالتخطيط لإحداث زعزعة الاستقرار وتصاعد في خطاب الكراهية. وعلاوة على ذلك، فإن التوترات بين بوروندي ورواندا، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تؤدي إلى تفاقم الوضع المقلق، مما يعرض للخطر التقدم الكبير المحرز منذ عام 2020 في العلاقات بين البلدين.

وتلك الصورة المثيرة للقلق تجبرنا على أن نضاعف جهودنا على وجه الاستعجال لتهدئة التوترات وتخفيف حدتها بغية تجنب مواجهة إقليمية، وهي خطر حقيقي. وذلك يتطلب حتما إجراء حوار صريح وصادق بين الأطراف المعنية. ولهذا السبب، أرحب بالجهود السياسية والدبلوماسية التي يبذلها الرئيس جواو لورنسو، رئيس أنغولا، وأشجعها بقوة، والتي تمكن الرئيسين تشيسيكيدي تشيلومبو وكاغامي من مواصلة المشاركة في عملية لواندا. كما أرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا، ميسر عملية نيروبي، وبمشاركة الرئيس سلفا كير ميارديت رئيس جنوب السودان بصفته الرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا.

ولا بد أيضا من الإشارة هنا إلى تعبئة الشركاء الدوليين. وأفكر بصفة خاصة في البلدان الأعضاء في فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي قمت معه ببعثة مشتركة إلى كينشاسا وكيغالي، مع زملائي من الاتحاد الأفريقي.

وتظهر كل تلك المبادرات تصميم أصحاب المصلحة في المنطقة، وعلى نطاق أوسع المجتمع الدولي بأسره، على العمل بشكل مشترك لإيجاد حل للأزمة، التي طال أمدها أكثر مما ينبغي.

ونظرا للتحديات العديدة التي يجب أن نتغلب عليها جماعيا، فقد واصلت، بالنيابة عن الأمين العام، المساعي الحميدة للأمم المتحدة في المنطقة. وخلال اجتماعاتي مع المسؤولين في هذين البلدين، شددت على الحاجة الملحة إلى وقف التصعيد ومواصلة المشاركة بغية التوصل إلى حل سياسي في سياق عمليتي لواندا ونيروبي. كما دعوت إلى التنفيذ الكامل بإخلاص وبشكل لا لبس فيه لالتزامات الاتفاق الإطاري. وأرحب بتوافق الآراء الناشئ من حيث المبدأ بشأن الحاجة إلى حل سياسي للأزمة، ولكن من الملح أن تتفق جميع الأطراف المعنية على التدابير الملموسة التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق تهدئة التوترات بشكل فعال وإيجاد حل تدريجي للأزمة.

ولدى أصحاب المصلحة في المنطقة أدوات وآليات مناسبة تحت تصرفهم. ودعما للمبادرات الإقليمية، واصل مكتبي تيسير أنشطة فريق الاتصال والتنسيق وخليته التنفيذية، بغية إيجاد حل غير عسكري لتحييد الجماعات المسلحة الأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بمشاركة البلدان الأعضاء في فريق الاتصال والتنسيق، ولا سيما بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية إعادة المقاتلين البوروندديين العاملين في كيفو الجنوبية إلى وطنهم. والواقع أن نجاح عملية الإعادة إلى الوطن هذه يمكن أن يكون حافزا لدينامية إيجابية في المنطقة، التي دمرتها أنشطة الجماعات المسلحة.

وللمرأة أيضا إسهام حيوي تقدمه، ولهذا السبب، وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على وجه الخصوص، حشدت في 17 نيسان/أبريل، قبل المجيء إلى هنا، في نيروبي، خبيرات وقيادات نسائية من عدة بلدان في المنطقة لمناقشة ما يمكن عمله لدعم عملية السلام في المنطقة. وأوصت المشاركات، اللائي كان من بينهن من شهد النزاع بشكل مباشر، على وجه الخصوص بضرورة إشراك المرأة في جميع مراحل عمليتي لواندا ونيروبي. وكما قالت إحداهن صراحة، فإن مشاركة النساء ليست خيارا. ويجب أن يضطلعن بأدوارهن الكاملة في محادثات السلام وفي الحلول المقترحة التي ستطرح، لأنهن يتأثرن مباشرة بالأزمة.

وستظل مسألة الموارد الطبيعية، نظرا لصلتها التي لا يمكن دحضها بعدم الاستقرار والتوترات المستمرة في المنطقة، من ناحية، وإسهامها الكبير في تعزيز التكامل الإقليمي، من ناحية أخرى، تسترعي انتباه مكتبي أيضا. وتنفيذا لتوصيات حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن الموارد الطبيعية التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2021 في الخرطوم، يسرني أن أوغندا أطلقت في 29 تشرين الثاني/نوفمبر الآلية الإقليمية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لإصدار شهادات المنشأ لمعادن معينة، وبذلك انضمت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وتنزانيا، التي تنفذ بالفعل الأداة الرئيسية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل الإدارة الشفافة للموارد الطبيعية. ويسرني أيضا أن أشير إلى أن البلدان الشريكة عند الطرف الآخر من سلسلة الإمداد بالمعادن تدعم جهود بلدان منطقة البحيرات الكبرى بتنقيح مبادئها التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة ومواءمتها مع معايير المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

إن استمرار النزاعات في المنطقة يسترعي انتباهنا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى ضرورة مواصلة بذل الجهود الرامية إلى حل الأسباب الجذرية بطريقة مستدامة. وهذا هو السبب في الجهود الحالية الرامية إلى تنشيط اتفاق أديس أبابا الإطاري.

وأرحب بحقيقة أنه، في ضوء دراسة متعمقة لتقرير التقييم المتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطاري، الذي قدمه فريق من الخبراء المستقلين، استعرضت البلدان الموقعة، في اجتماع لجنة الدعم التقني المعقود يومي 1 و 2 شباط/فبراير، التوصيات المتعلقة بتنشيط الاتفاق الإطاري. ويشمل ذلك تعزيز التنفيذ الفعال لجميع الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاق الإطاري وتحسين الرصد من خلال المؤسسات الضامنة.

في ذلك الصدد، وبغية تنفيذ التوصيات الرامية إلى كفالة اضطلاع المؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري بدور أكبر، عقدت في 15 نيسان/أبريل في نيروبي اجتماعا مع زملائي من الاتحاد الأفريقي،

والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واتفقنا معا على عدد من المبادرات والتوصيات لكفالة دعم أكبر لتلك المؤسسات في حل الأزمة الراهنة وتنفيذ الاتفاق الإطاري. وبالإضافة إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، التزمنا أيضا بإيفاد بعثات مشتركة في المنطقة.

وكخطوة تالية، يتوقع أن يؤيد رؤساء دول المنطقة المقترحات التي قدمت وأن يقدموا مزيدا من التوجيه بشأن سبل المضي قدما في الاجتماع الثاني عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية لتقييم الاتفاق، الذي ستستضيفه أوغندا. وأعتزم السفر إلى كمبالا قريبا لمناقشة تلك المسألة وغيرها من المسائل المهمة مع السلطات الأوغندية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد هوانغ شيا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس بشأن الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. وسأركز في ملاحظاتي على جمهورية الكونغو الديمقراطية، البلد الذي يضم أكبر عدد من المحتاجين في العالم.

عندما زرت جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير من العام الماضي، أذهلني حجم وعمق تلك الأزمة الهائلة. ومنذ ذلك الحين، وللأسف، ازدادت الأزمة تدهورا. وكما حذرنا المجلس مرارا وتكرارا، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أكثر البلدان معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم، حيث يعاني ما يقرب من واحد من كل أربعة كونغوليين – أو 23,4 مليون شخص – من الجوع الحاد. كما أنها تواجه مستويات هائلة من النزوح – فهناك أكثر من 7,2 مليون شخص نازحين داخليا الآن. وخلال الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2023 ومارس 2024 وحدها، زاد ذلك الرقم زيادة مثيرة للقلق قدرها 700 000 شخص. وأود أن أركز على الحالة في المقاطعات الثلاث الأكثر تضررا، وهي كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري.

ففي كيفو الجنوبية، تتعمق الأزمة مع استمرار الجماعات المسلحة في تعزيز قدراتها وتوسيع نطاق وجودها، ولا سيما في الهضاب العليا بإقليمي فيزي وأوفيرا. وقد وصل حوالي 000 280 شخص إلى مينوفا في كيفو الجنوبية منذ أوائل شباط/فبراير، هربا من القتال في كيفو الشمالية.

وفي كيفو الشمالية، أدى القتال المسلح ونهب المرافق الصحية وإلحاق الأضرار بالمدارس والقيود الشديدة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى تفاقم محنة النازحين. وأُجبر أكثر من 000 200 شخص على الفرار من منازلهم في شهر شباط/فبراير وحده، حيث لجأ الكثيرون منهم إلى غوما وضواحيها. وحتى آذار/مارس، أُنشئ أكثر من 100 موقع للنازحين في غوما ومحيطها، تستضيف عددا كبيرا من الناس يبلغ 000 630 شخص.

أخيرا، في إيتوري، حدثت زيادة مطردة في العنف القبلي والهجمات المتبادلة بين جماعتي زائير والتعاونية من أجل تنمية الكونغو المسلحتين خلال الأشهر الستة الماضية. ووقع قرابة 200 هجوم منذ بداية العام، مما أجبر مئات الآلاف من الأشخاص على الفرار من ديارهم.

وعلى مستوى تلك المقاطعات، يوفر وجود قواعد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى الآن درجة من الحماية للمدنيين. كما أن البعثة تضطلع بدور حاسم في تيسير وصول المساعدات الإنسانية. وعلى خلفية تصاعد العنف، تشعر المنظمات الإنسانية بقلق بالغ إزاء التأثير المحتمل للانسحاب المستمر للبعثة.

أود أن أسلط الضوء على الأثر المقلق بشكل خاص للأزمة على النساء والأطفال. إن الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية هو اليوم أحد أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للمرأة أو الفتاة. ففي المخيمات المكتظة في محيط غوما، التي غالبا ما تفتقر إلى الإضاءة والخصوصية وتعاني من عدم كفاية مرافق النظافة الصحية ولا يتوفر فيها سوى الحد الأدنى من تدابير السلامة، تتعرض النساء والفتيات لمستويات فظيعة من التجاوزات.

وارتفعت حالات العنف الجنساني المبلغ عنها من 000 40 حالة في عام 2021 إلى 000 78 في عام 2022. ووصل هذا الرقم إلى 000 123 حالة في عام 2023، أي بزيادة أكثر من 300 في المائة. والعدد مستمر في الارتفاع. ومن المفجع أن نقص الإبلاغ ومحدودية الموارد المتاحة لخدمات الناجين يعنيان أن الأرقام الحقيقية ربما تكون أعلى بكثير. إن الصلة بين العنف الجنساني والنزاع المتصاعد واضحة تماما: فقد حدث ثلثا جميع الحالات في المقاطعات الشرقية الثلاث، كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. وعلى الرغم من تلك المخاطر، لا يسعنا إلا أن نتعجب من تصميم وشجاعة النساء الكونغوليات والمنظمات النسائية الكونغولية – واليوم نتشرف بحضور إحدى هؤلاء النساء معنا.

أدى النزاع إلى زيادة كبيرة في المخاطر التي يتعرض لها الأطفال. ويشمل ذلك تجنيد واستخدام الأطفال – وغالبيتهم من الفتيان – من جانب الجماعات المسلحة، فضلا عن اختطاف الأطفال وقتلهم وتشويههم وممارسة العنف الجنسي ضدهم. وتُجبر الأسر على القيام بأشياء تمثل الملاذ الأخير بالنسبة لها، بما في ذلك زواج الأطفال المبكر والقسري. واليوم، فإن 37 في المائة من الفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية متزوجات قسرا قبل سن 18 عاما. وعلاوة على ذلك، أدى إغلاق ما لا يقل عن 772 مدرسة في عام 2023 إلى حرمان أكثر من 000 300 فتاة وفتى من التعليم، وهو أمر سيخلف آثارا دائمة عليهم وعلى مستقبل بلدهم.

إن تداعيات النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمتد إلى ما هو أبعد من حدودها كثيرا. فقد لجأ حوالي مليون شخص الآن إلى البلدان المجاورة. ويوجد أكثر من نصفهم في أوغندا. وأي تصعيد آخر في النزاع سيكون مقلقا للغاية بالنسبة لمنطقة تجابه بالفعل تحديات عديدة، تشمل انتشار الحصبة والكوليرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع خطر امتداد العدوى إلى البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الأثر المستمر لظاهرة النينيو وهطول الأمطار فوق المعدل الطبيعي، سواء في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في رواندا وبوروندي وأوغندا.

لقد كثفت دوائر العمل الإنساني جهودها استجابة للحالة المتصاعدة. فخلال الفترة من 16 حزيران/يونيه إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي،، فعّل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث، إجراءات لتعزيز الاستجابة الإنسانية على نطاق المنظومة لكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدت الجهود المحددة الأهداف التي بذلها زملاؤنا في المجال الإنساني على أرض الواقع إلى حصول قرابة 4 ملايين شخص على مساعدات إنسانية في جميع أنحاء المقاطعات الثلاث خلال الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2023. وفي جميع أنحاء البلد، وحتى شهر شباط/فبراير من هذا العام، قدمت المنظمات الإنسانية بالفعل شكلا من أشكال الدعم إلى 2,6 مليون شخص وتؤدي المنظمات النسائية المحلية دورا رئيسيا في ذلك.

ولكن أود أن أشير بوضوح إلى أن العملية الإنسانية تعمل فوق طاقتها بشكل خطير. وكما هو الحال في العديد من الأماكن، فإن جهودنا محدودة للغاية بسبب التمويل غير الكافي على الإطلاق. فحتى الآن، لم نتلق سوى 16 في المائة من مبلغ 2,6 بليون دولار المطلوب للوصول إلى 8,7 مليون شخص محتاج في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2024.

وكما شاهدتُ خلال زيارتي في العام الماضي، فإن أبناء شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لديهم قدرة مذهلة على الصمود، ولكن التحديات الهائلة تدفعهم إلى حافة الكارثة. إنهم بحاجة إلى دعمنا. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لتسوية النزاع وتجنب المزيد من التدهور في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء المنطقة. وبعد كل هذه السنوات الطوال، يستحق الناس في جمهورية الكونغو الديمقراطية – وفي منطقة البحيرات الكبرى – فرصة العيش في سلام وبناء الحياة الآمنة والمأمونة والمزدهرة التي تعد بها هذه المنطقة ذات الموارد الوفيرة.

وكي لا أغفل أي أمر فسأذكر أننا نحيي هذا الشهر ذكرى مرور 30 عاماً على الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، وهي

فظائع تشكل، على حد تعبير الأمين العام، "وصمة عار في ضميرنا الجماعي". هذا المعلم البارز هو تذكرة قاسية بأهمية مواصلة الاهتمام والعمل الدوليين حيثما تتطلب الحالة ذلك. وبعد سنوات عديدة، يستحق الناس في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الفرصة للعيش في سلام وبناء الحياة الآمنة والمأمونة والمزدهرة التي تعد بها هذه المنطقة الغنية بالوفرة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فاويكا.

السيدة فاويكا (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أيما تشريف أن آخذ الكلمة اليوم لأتكلم عن الحالة المقلقة للمرأة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اسمي بيترونيل فاويكا روتايا، وأنا المنسّقة الوطنية للنساء الملتزمات بالسلام في أفريقيا، وهي منظمة مكرّسة لدعم شبكة من 100 من القيادات المجتمعية المحلية النسائية من مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهدفنا هو تعزيز دورهن في استعادة التماسك الاجتماعي وإحلال السلام الدائم في مقاطعاتهن. في كانون الأول/ديسمبر 2023، تشرّفت بتلقّي جائزة النساء لبناء السلام لعام 2023 من معهد الولايات المتحدة للسلام.

وعلى مدى السنوات الـ 25 الماضية، شهدت فظائع لا توصف. وما فتئ النساء والفتيات والفتيان والرجال غارقين في يأس مطبق. إن أولئك الذين يفرّون من موت مؤلم يواجهون الفقر والجوع والمرض. لقد أصبح جسد الأنثى الذي كان مقدّساً ذات يوم موقعاً لمعاناة لا توصف، يتعرض للتشويه والاغتصاب وغيرهما من أشكال العنف التي لا يمكن تصورها والتي غالباً ما ترتكب أمام أسر النساء. لقد رأيتُ أطفالاً يبكون على جثة أمهم المشوهة أو يرضعون من ثدي أمهم الميتة، وحتى يومنا هذا يتم دفن نساء أخريات أحياء. وقد أصبح ما يقرب من 7 ملايين شخص في بلدي نازحين داخلياً، وكان الضحايا الرئيسيون هم النساء والشابات والأطفال.

ولا يمكن لأي برنامج إنساني أن يعالج هذه الكارثة. إن ما يقرب من 30 عاماً من العنف والفظائع والنزوح الجماعي للسكان، التي دبرتها الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، ومع الافتقار إلى الحماية للسكان المدنيين، قد أغرقت شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة من انعدام الأمن المزمن. إن مجتمعاتنا مبتلاة بنزاعات لا نهاية لها، إذ يتم التلاعب بها وتحريضها على قتل بعضها البعض لصالح أولئك الذين يطمعون في مواردنا الطبيعية وينهبونها. ترتبط هواتفنا وحواسيبنا وسياراتنا الكهربائية وغيرها من الأدوات التكنولوجية ارتباطاً مباشراً بمعاناة وموت سكان منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما سكان مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتنتشر تلك الحالة إلى مقاطعات أخرى، مثل باندوندو وكاساي ومانييما، والقائمة تطول.

وفي مواجهة هذه المأساة، نحن نساء بلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، ولا سيما نساء جمهورية الكونغو الديمقراطية، لسنا مجرد ضحايا بل أصحاب مصلحة ملتزمين بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في منطقتنا. وبالاستفادة من تجربتنا، التي ننقلها إلى الجيل القادم من النساء، تمكنا من كبح أنشطة الجماعات المسلحة، والمصالحة بين القبائل المتناحرة، واستعادة سلطة الدولة في مقاطعة إيتوري خلال الحروب بين الجماعات العرقية من عام 2000 إلى عام 2008. ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا نعمل على تعزيز قدرة الوسيطات على المستوى المحلي في إدارة النزاعات والتماسك الاجتماعي. وقد أدهشتني بشكل خاص قصة راشيل، وهي امرأة تبلغ من العمر 30 عاماً من مقاطعة إيتوري، تُركت لتموت على جانب الطريق بعد اختطافها واحتجازها واغتصابها لعدة أشهر. وبعد تلقّي العلاج، التحقت بدورة تدريبية حول التوسط مع الجماعات المسلحة، وبذلك انخرطت في السعي من أجل السلام لمنع النساء والفتيات الأخريات من المرور بمحنتها. توضح قصتها قدرة المرأة الكونغولية على الصمود.

ولهذا السبب ندعو إلى إنهاء جميع الحروب والنزاعات. ونطلب من هذا المحفل، ولا سيما مجلس الأمن ورئاسة مالطة، المشاركة والإنفاذ لتحويل المعادن الدموية إلى معادن للحياة والسعادة للعالم

وبلدان منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال التجارة العادلة التي تسمح لجميع الأطراف بالاستفادة. ونطلب إنشاء آلية متابعة دولية لضمان الوفاء بالالتزامات واستمرار عمليات السلام في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ونطلب مزيداً من الدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لانخراط المرأة وإشراكها في عمليات السلام. ونطلب الدعم لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن القرار 1325 (2000) ودعماً موضوعياً لتعزيز قدراتنا التقنية والاقتصادية لضمان السلام والأمن الدائمين في بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

ويتحتم علينا ألا نصدّر الحرب – التي لا نريدها في داخل وطننا – إلى الآخرين. إن العالم بصفة عامة وبلدان منطقة البحيرات الكبرى بصفة خاصة بحاجة إلى السلام والأمن. ويجب ألا يكون التقدم التكنولوجي الذي يتطلب استخدام المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية سبباً لإهلاك السكان الكونغوليين والتسبب في معاناة النساء والأطفال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة فاويكا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام هوانغ شيا، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية جويس مسويا، والسيدة بيترونيل فاويكا على إحاطاتهم.

وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب وقف الحالة المتصاعدة التي تهدد استقرار منطقة البحيرات الكبرى على سبيل الاستعجال. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2024/278)، لا يزال العنف بين الجماعات المسلحة وضد السكان المدنيين مستمراً، مما يودي بحياة الكثير من الناس ويؤدي إلى استمرار النزوح القسري. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن نستجيب لواحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيداً وأطولها أمداً وحدّة في العالم، وهي تلحق خسائر غير متناسبة بالنساء والأطفال. ويمثل نشر المنظومات المضادة للطائرات واستخدامها على الأراضي الكونغولية عبور عتبة جديدة، وندين عمليات جميع الجماعات المسلحة في شرق البلد. وتذكر فرنسا بثلاثة من المبادئ الأساسية للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهي: عدم دعم الجماعات المسلحة، واحترام سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية، وعدم إيواء الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم وانتهاكات للقانون الدولي أو توفير الحماية لهم. فيجب على جميع الأطراف أن تحترم تلك المبادئ.

ورسالتي الثانية بسيطة: لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذه الأزمة. ولن تتسنى تهيئة الظروف لسلام دائم إلا بتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار عمليتي السلام الإقليميتين، تحديدا عمليتي لواندا ونيروبي. وتؤيد فرنسا الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، وفي ذلك الصدد نرحب باجتماع وزيري خارجية الكونغو ورواندا الذي عقد في لواندا في 21 آذار/مارس.

ونحث الطرفين على مواصلة إحياء الحوار، ونرحب بالاقتراح الكونغولي بوضع خطة لتسريح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونزع سلاحها، وهي جماعة مؤلفة من أعضاء الميليشيات التي ارتكبت الإبادة الجماعية ضد التوتسي. ومن شأن تنفيذ الخطة أن يساعد على استعادة الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويجب أيضا وضع حد لخطاب الكراهية الذي يستهدف قبائل معينة، ولا سيما التوتسي. ونشجع تنسيق الجهود التي يجري الاضطلاع بها تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، في إطار الصيغة الرباعية.

وتتعلق نقطتي الثالثة بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، التي يجب أن تعمل معا من أجل الإسهام في استعادة السلام. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل جميع مسؤولياته، وستواصل فرنسا تقديم مقترحات إلى أعضاء المجلس للمساعدة على استعادة السلام ومعاقبة من يؤججون النزاع. وللجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أيضا دور هام يؤديانه

في حشد التمويل وتشجيع العمل المنسق لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وبصفة خاصة، تدور في ذهني مسألة عودة المقاتلين السابقين والتعاون القضائي.

وأخيرا، نشيد بعمل المبعوث الخاص شيا هوانغ ومكتبه لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن جميع جهوده لتنشيط الاتفاق الإطاري. ونحثه على مواصلة جهوده.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد، وهم الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي، سيراليون.

تعرب المجموعة عن تقديرها للمبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته الشاملة والمفيدة وعلى مشاركاته النشطة وجهوده الرامية إلى تحقيق السلام والأمن وتوطيدهما في منطقة البحيرات الكبرى. كما نعرب عن امتناننا للأمينة العامة المساعدة جويس مسويا والسيدة بيترونيل فاويكا على إحاطتيهما الشاملتين والمتبصرتين والواقعيتين.

وتنوه المجموعة بحضور معالي السيدة إزميرالدا مندونسا، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية أنغولا، والممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا.

يظل يساور المجموعة قلق بالغ إزاء تصاعد التوترات السياسية في المنطقة، التي تفاقمت بسبب أخطار الحرب الأخيرة وتدهور الحالة الأمنية على الأرض. لقد أسفرت تلك البيئة المتقلبة عن معاناة لا توصف للسكان المدنيين. فنزح ملايين الرجال والنساء والأطفال من ديارهم وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتشير التقارير إلى ارتفاع مستويات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف والاستغلال الجنسيان ضد النساء والأطفال، ولا سيما حول مخيمات المشردين داخليا.

وتشكل تلك الأعمال انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. إنها تتعارض بشكل أساسي مع مبادئ الإنسانية التي تشكل جوهر وجودنا. وتدين المجموعة بأشد العبارات الممكنة جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، على سبيل المثال لا الحصر.

ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم اللازم لإيصال المعونة الإنسانية بنجاح إلى الشعوب والبلدان في منطقة البحيرات الكبرى. كما ندعو جميع أطراف النزاع إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وبسرعة وعلى نحو مجدي وآمن إلى السكان المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال، وإلى احترام وحماية الموظفين المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول والهياكل الأساسية المدنية والإنسانية. وما يكتسي ذات القدر من الأهمية التضامن الذي تبديه بلدان المنطقة فيما يتعلق باستضافة اللاجئين، الذي نشيد به إشادة كبيرة.

وتكرر المجموعة دعوتها لجميع البلدان التي انضمت إلى الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إلى العمل بحسن نية لضمان تنفيذه تنفيذا فعالا. ونردد نداء الأمين العام إلى الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية كافة بأن تلقي أسلحتها فورا وبلا شروط وأن تشارك في عملية نزع السلاح من دون تأخير. ونطالب بوقف أي تقدم آخر لحركة 23 مارس وندعو إلى انسحابها الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي المحتلة، على النحو المتفق عليه من خلال عملية لواندا.

ونتطلع إلى إجراء حوار شامل فيما بين الكونغوليين ينبثق عن عملية نيروبي بشأن استعادة السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية كفرصة للجماعات المسلحة لكي تلتزم من جديد بإسكات البنادق والتمسك بعملية السلام الجارية وتمهيد الطريق لسلام دائم واستقرار ومصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعيد المجموعة التأكيد على البيان المشترك الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن والاجتماع الاستشاري الثالث والعشرين المعقود في 16

نيسان/أبريل، الذي أشاد بالتقدم المحرز في النهوض بعملية السلام في المنطقة. غير أن المجموعة تلاحظ أن تلك المكاسب لا تزال هشة، مشيرة إلى تدهور الوضع الأمني في المناطق الحدودية ومناطق الترحال الرعوي، التي لا تزال تشكل تهديدا لحياة المدنيين. وتحقيقا لتلك الغاية، نكرر التأكيد على أهمية بذل جهود إقليمية متضافرة لمعالجة استمرار انعدام الأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

وتشدد المجموعة على الحاجة الماسة إلى التنسيق والتكامل بين المبادرات السياسية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المبين، في جملة أمور، في البيان الرئاسي الذي اعتمد مؤخرا (S/PRST/2023/5) بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبيان الصادر عن الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والبيان الصادر عن مؤتمر القمة الرباعي لجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

وتؤمن المجموعة إيمانا راسخا بأن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى يظل آلية استراتيجية لحل النزاعات وتعزيز السلام المستدام وتعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي في المنطقة. ونشيد بالجهود الدؤوبة والالتزام الثابت للقادة الإقليميين، بمن فيهم الرئيس جواو لورنسو، رئيس أنغولا، والرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا، لوساطتهم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام القائمة من قبل جميع أطراف النزاع. وتبعث في المجموعة أملا كبيرا الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها دول المنطقة لتعميق مشاركتها الثنائية والدبلوماسية من خلال عقد اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة والزيارات رفيعة المستوى وتوقيع اتفاقات التعاون التجاري والتنموي الثنائية التي تتميز بالثقة والاحترام المتبادلين. ويجب بذل جهود متضافرة للنهوض بتنفيذ تلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تنطوي على إمكانية تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم تحسين ظروف السلام في المنطقة.

وترى المجموعة أنه نظرا إلى التوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون قبل أكثر من عقد بقليل، حان الوقت الآن للبلدان الموقعة لتقييم تنفيذه. وفي ذلك الصدد، نؤيد الطلب الذي قدمته مؤخرا البلدان الموقعة إلى لجنة الدعم التقني لإجراء تقييم مستقل وصريح لتنفيذ الاتفاق الإطاري حتى الآن. ونعتقد أن ذلك سيشكل أساسا جيدا لتنشيط الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتنمية ولتعزيز تقيد جميع البلدان الموقعة بالتزاماتها.

ومن الخطوات الهامة نحو ضمان المساءلة في منطقة البحيرات الكبرى الجهود الجارية لزيادة التعاون القضائي بين البلدان، لا سيما فيما يتعلق بطلبات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وفي ذلك الصدد، تشدد المجموعة على ضرورة وفاء الموقعين على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون بالتزاماتهم بتعزيز التعاون القضائي بين بلدان المنطقة والتصدي للصعوبات المشتركة، بدعم من مكتب المبعوث الخاص.

تملك منطقة البحيرات الكبرى موارد معدنية كبيرة، يمكنها، إذا ما استغلت على النحو السليم، أن توفر لبلدان المنطقة فرصا لتحويل اقتصاداتها هيكليا وبناء منطقة من الرخاء المشترك. وفي ذلك الصدد، تؤيد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة A+3 التنفيذ في الوقت المناسب لاستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي تهدف، في جملة أمور، إلى منع الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، وكفالة الإدارة الفعالة والشفافة لمواردها الطبيعية. ونشيد بهذا الجهد وغيره من الجهود التي يبذلها مكتب المبعوث الخاص للنهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة بوصفها طريقا للسلام في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان أن ينظر مئات الآلاف من الشباب والشابات الذين تأثروا بالنزاع إلى مواردهم الطبيعية على أنها نعمة وليست نقمة. وهذا التحول في المنظور سيمكنهم من تسخير إمكانات مواردهم من أجل تحسين مجتمعاتهم ومستقبلهم.

وفي الختام، تود مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة A+3 أن تشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على التزامه الثابت بجهود السلام الإقليمية وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ونؤكد من جديد أن الحل السياسي لا يزال أنجع الوسائل لاستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ولهذا السبب، ما زلنا نؤيد تأييدا تاما التنشيط المزمع لإطار السلام والأمن والتعاون، ونؤكد من جديد دعمنا لاستقلال بلدان المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

السيد دي لا غاساكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته. كما أشكر السيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة بترونيل فاويكا، ممثلة المجتمع المدني على إحاطتيهما.

وأنوه بحضور ممثلي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا في القاعة هذا الصباح.

يذكرنا تقرير الأمين العام (S/2024/278) بالتزاماتنا الجماعية بتعزيز السلام والاستقرار الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما التزامات الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وفي أعقاب التقييم المستقل لتنفيذ الاتفاق الإطاري، حددنا الحاجة إلى وضع خارطة طريق لتوضيح التوصيات، التي نأمل أن تُقدم إلى آلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري للنظر فيها في اجتماعها الثاني عشر هذا العام.

ويجب، الآن أكثر من أي وقت مضى، على الموقعين على الاتفاق الإطاري أن يجددوا التزاماتهم بشكل خاص بما يلي:

”عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة؛ وعدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو تزويدها بأي شكل من أشكال المساعدة أو الدعم؛ واحترام سيادة البلدان المجاورة وسلامة أراضيها؛ وتعزيز التعاون الإقليمي“.

وتلك الالتزامات هي الركائز الأساسية لبناء الثقة المتبادلة.

وفي خضم الحالة الأمنية المتدهورة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نعتمد على نقاط القوة في هيكل التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى، حيث يجب أن يسود نهج شامل وتعاوني بغية دعم أعضاء هذا الهيكل في جهود بناء السلام.

ونرحب بالخطوات المتخذة في إطار عملية لواندا، وأبرزها مؤتمر القمة المصغر لرؤساء الدول والحكومات المعني بالسلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي عقد على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في 17 شباط/فبراير. إن الجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يبذلها رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تأتي في الوقت المناسب تماماً.

ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى كسر الجمود في عملية نيروبي. ويقود هذه الجهود رئيس جنوب السودان ورئيس جماعة شرق أفريقيا.

ونتطلع إلى مؤتمر القمة الرباعي الثاني، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، الذي سيعزز الاتساق بين المبادرات القائمة ويتابع تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر القمة الأول الذي عقد في حزيران/يونيه من العام الماضي.

وننظر بقلق إلى تدهور الوضع الإنساني الناتج عن تفاقم النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن العمل الإنساني أمر بالغ الأهمية، ويتطلب اهتماما فوريا من المجتمع الدولي. ويجب أن تقترن هذه الاستجابة بتعزيز بناء السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مما يفتح الطريق إلى السلام.

وفي ذلك الصدد، ترحب إكوادور بالمشورة التي تقدمها لجنة بناء السلام، التي شددت على العناصر التي تسهم في بناء مجتمعات أكثر عدلا من خلال تنفيذ العناصر ذات الصلة من الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ونرحب بالإجراءات التي اتخذها المبعوث الخاص هوانغ شيا لتعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب

النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. والإجراءات المنسقة مع منظومة الأمم المتحدة أساسية فيما يتعلق بأهم القضايا بالنسبة للمنطقة، مثل الإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وتنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما. وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة بيترونيل فاويكا، ممثلة المجتمع المدني. ونرحب بمشاركة السيدة إزميرالدا مندونسا، وزيرة الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا، فضلا عن الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في جلسة اليوم.

ما فتئنا نتابع عن كثب تطورات الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الوضع في ذلك الجزء من أفريقيا لا يزال يتدهور نتيجة التأثير السلبي للأزمة الأمنية في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد النزاع بمشاركة الجماعة المسلحة غير القانونية، حركة 23 مارس. ومما يثير القلق بوجه خاص تصاعد التوترات الناجمة عن ذلك بين كينشاسا وكيغالي. ونشدد على ضرورة العودة إلى التنفيذ الكامل للاتفاقات من خلال عملية لواندا.

ونلاحظ مع الأسف أن تصاعد التوترات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أدى إلى تصاعد التوترات بين دول المنطقة الأخرى أيضًا. ومن المهم الحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور في هيكل المساعدة والتعاون الدوليين في المنطقة. إن النزاع المسلح الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هو أيضا سبب جذري لتدهور الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد استمعنا جميعًا إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة مسويا، وليس هناك ما يمكن أن نضيفه فيما يتعلق بحجم التحديات الإنسانية.

إن العمليات العسكرية تُستخدم أيضا كغطاء للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الكونغولية وتهريبها. ويستغل العديد من الجماعات المسلحة غير القانونية الحالة لتعزيز مواقعها. ونؤيد جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها لكفالة السلام وحماية المدنيين. وندين بشكل قاطع الهجمات وأعمال العنف ضد ذوي الخوذ الزرق.

ونلاحظ أيضا التدابير التي اتخذتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتشجيع التوصل إلى حل في جمهورية الكونغو الديمقراطية مباشرة على أرض الواقع. ومن المهم ضمان مستوى مناسب من التنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تحديد الطرائق الفعالة للجهود المشتركة. ونحن على استعداد لمناقشة معايير المساعدة المحتملة التي يمكن أن تقدمها البعثة إلى القوات الإقليمية بعد أن نتلقى التقرير ذا الصلة من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وننتظر المقترحات ذات الصلة.

وما من شك في أن حل الأزمة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسرعة يجسد، أساسا، مصالح بلدان المنطقة. وهذا يتطلب حلولاً سياسية يمكن أن تيسر تحقيق الاستقرار المستدام للحالة. ومن الأهمية بمكان تكثيف الوساطة الإقليمية وإقامة حوار مباشر وشفاف بين دول منطقة البحيرات الكبرى.

ونلاحظ، على وجه الخصوص، الجهود التي يبذلها الرئيس الأنغولي لورنسو في هذا الصدد. ونأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى تفاهم بين الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، فإن التحدي المتمثل في التنفيذ الشامل لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى قائم أكثر من أي وقت مضى. ونؤيد عمل المبعوث الخاص للأمين العام هوانغ شيا على تنشيط هذه الوثيقة الأساسية. ونلاحظ جهوده لتخفيف حدة التوترات في المنطقة.

وستواصل روسيا، من جانبها، تشجيع الحوار البناء بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى للبحث عن حلول متوازنة وطويلة الأجل للمشاكل الإقليمية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. وأنا ممتن بشكل خاص للسيدة فاويكا على شهادتها القوية اليوم. وأرحب بمشاركة ممثلي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، تشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ إزاء تفاقم النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتدهور الحالة الإنسانية. فقد أدى ذلك، كما سمعنا، إلى نزوح الناس على نطاق واسع من ديارهم وارتفاع مستويات العنف الجنسي، بما في ذلك في مخيمات الأشخاص النازحين داخلياً. وقد التزمت المملكة المتحدة بتقديم 126 مليون دولار كتمويل إنساني لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وثانياً، لا تزال الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ذات أهمية بالغة. ونحث جميع الأطراف على إنهاء الهجمات على قوات حفظ السلام فوراً. فهذه الهجمات تقوض قدرة البعثة على الوفاء بولايتها، التي تشمل حماية المدنيين وبناء قدرات قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث أيضا جميع الشركاء الأمنيين على تنسيق أنشطتهم وعدم تعارضها. وندعو جميع الأطراف إلى احترام حرية تنقل البعثة ونؤكد على التزامنا بانسحاب تدريجي ومسؤول ومستدام. وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها عن حماية السكان المدنيين، من خلال التنسيق الوثيق مع البعثة، تمشيا مع الخطة المشتركة لفك الارتباط.

وثالثاً، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء تزايد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبين رواندا وبوروندي. وأعربنا عن إدانتنا الزحف المستمر لقوات حركة 23 مارس الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة، ودعونا جميع الجهات الخارجية إلى إنهاء دعمها للجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصلنا مع السلطات في كيغالي وكينشاسا بشأن ضرورة إجراء حوار وحثثناها على استخدام نفوذها لتهدئة التوترات والسعي إلى وقف الأعمال العدائية. كما نشجع كلا من الرئيسين كاغامي وتشيسيكيدي تشيلومبو على التحاور معا بشكل مباشر لوضع حد للنزاع.

وفي الختام، ترحب المملكة المتحدة بالانخراط المستمر لمنطقة البحيرات الكبرى وتشجعه، بما في ذلك العمل القيم الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمم المتحدة. ونشيد بالجهود التي يبذلها القادة الإقليميون لتشجيع الحوار ووقف التصعيد. ونؤكد من جديد دعمنا لعمليتي نيروبي ولواندا، ويشجعنا التقدم المحرز والمحادثات في لواندا.

لا يوجد حل عسكري للنزاع. ونشجع كل جهد يرمي إلى إعادة الأطراف إلى العمليات السياسية. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمينة العامة المساعدة مسويا والسيدة فاويكا على إحاطتيهما. كما أرحب في هذه الجلسة بممثلي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ووزير الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا.

إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى مستمرة في التدهور. ودعم الدول للجماعات المسلحة غير التابعة للدول واسع النطاق. ويزداد نفوذ الجهات الفاعلة من غير الدول وقد ازدادت إمكانية حصولها على الأسلحة. إن المدنيين هم من يتحمل وطأة العنف، ويسقطون ضحايا للقصف، وبشكل متزايد، للمدفعية الثقيلة.

وتوسعت حركة 23 مارس، بدعم كامل من الحكومة الرواندية وبمساندة من قوات الدفاع الرواندية، إلى مناطق رئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي على وشك الاستيلاء على مزيد من المناطق في أي وقت. وتسيطر الحركة سيطرة كاملة على متنزه فيرونغا الوطني، وهو موقع شهير من مواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو وذو تنوع بيولوجي لا يمكن تعويضه ويعد من مقومات الحياة للشعب الكونغولي، لا سيما في كيفو الشمالية. كما أن الحركة تهدد ساكي

وغوما، مما يشكل مخاطر على أمن الملايين من الناس والاستقرار الإقليمي بشكل عام.

وأدى العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إحدى أكبر أزمات النزوح في العالم، حيث نزح 2,5 مليون شخص في مقاطعة كيفو الشمالية وحدها. ويحتاج أكثر من 25,4 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية.

ويتعرض النازحون من النساء والأطفال الكونغوليين لأسوأ أشكال الانتهاك والاستغلال الجنسي. وكما يرد في تقرير الأمين العام (S/2024/278)، سُجلت 000 113 حالة من حالات العنف الجنساني والاستغلال الجنسي في عام 2023، ولكن من المرجح أن يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير. وذلك غير مقبول بكل بساطة.

وكانت الاستجابة الدولية للنداء الإنساني الذي وجهته الأمم المتحدة ضعيفة في أحسن الأحوال. فلم يتم تمويل نداء هذا العام البالغ 2,58 بليون دولار إلا بمبلغ 393 مليون دولار، أي حوالي 15 في المائة.

والولايات المتحدة هي أكبر مانح للاستجابة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قدمت أكثر من 294 مليون دولار حتى الآن في السنة المالية 2024. ولم تموّل خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2023 إلا بنسبة 40 في المائة، لكن الولايات المتحدة قدمت أكثر من نصف هذا المبلغ. وندعو البلدان التي تهتم بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ترجمة أقوالها إلى أفعال ودعم النداء الإنساني.

لكن التمويل الإنساني لا يكفي. ولهذا السبب نكرر دعوتنا للجماعات المسلحة ومؤيديها إلى وقف الأعمال العدائية فوراً، والتمسك بالقانون الدولي الإنساني واحترام حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، ومحاسبة أفرادها على انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى المحتاجين.

إن أعمال رواندا المزعزعة للاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية دفعت المنطقة للاقتراب أكثر إلى شفا الحرب. وتدعو الولايات المتحدة رواندا إلى إنهاء دعمها لحركة 23 مارس والانسحاب من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب على رواندا وقف جميع الهجمات على مواقع البعثة ومعداتها. فهذا السلوك من جانب مساهم رئيسي بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير مقبول. وقد أعربنا علناً عن إدانتنا للحوادث، المتعمدة أو غير المتعمدة، التي تهدد سلامة حفظة السلام وأمنهم ومعنوياتهم. ونكرر تذكير الأمين العام بأن الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد تشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي.

يجب أن تتمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها في مجال حماية المدنيين، وهي مهمة تزداد صعوبة مع توقف العمليات في مقاطعة كيفو الجنوبية واستمرار التقلب الشديد للحالة الأمنية في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. ونؤيد بقوة الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة لضمان استمرار أداء حفظة السلام وفقا لأعلى المعايير الممكنة في سياق انسحاب البعثة.

نعلم جميعا أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة، ولهذا السبب يجب أن ندعم الجهود التي تقودها الأطراف الإقليمية الفاعلة لاستئناف وتنشيط عمليتي نيروبي ولواندا، اللتين توفران أنجع السبل نحو تسوية نزاع دام 30 عاما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقدر الولايات المتحدة بذل المبعوث الخاص مساعيه الحميدة لحشد الدعم الدولي لهاتين العمليتين. ونتطلع إلى توصيات إضافية من المبعوث الخاص بشأن كيفية إحراز تقدم تمس الحاجة إليه في هذا الصدد.

وسأختتم من حيث بدأت، وذلك مع الاعتراف بالخسائر المدمرة التي ألحقتها الأزمة بسكان منطقة البحيرات الكبرى، من أرواح فُقدت، ومدارس أُغلقت، وأسر تمزقت. وقدمت حكومة الولايات المتحدة، خلال السنوات الخمس الماضية، أكثر من 2,3 بليون دولار من المساعدات الإنسانية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. لكن ذلك لا يكفي، ولا يمكننا أن نفعل ذلك بمفردنا. ونحث المانحين على تعزيز الاستجابة الإنسانية. وندعو قادة منطقة البحيرات الكبرى إلى اختيار سبيل السلام واتخاذ قرار إنهاء النزاع بصورة نهائية.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص شيا والأمينة العامة المساعدة مسويا، والسيدة فاويكا على إحاطاتهم الرصينة.

تكالبت على منطقة البحيرات الكبرى تحديات شتى تؤثر على أوضاعها الأمنية والإنسانية والحقوقية وعلى الحوكمة فيها. وبات جليًا أن استقرارها مرهون باستمرار التعاون داخل المنطقة. وتبعث الأوضاع الأمنية والإنسانية المتردية في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية والحوادث العابرة للحدود ومجمل أنشطة الجماعات المسلحة على القلق الشديد وتنطوي على انعكاسات إقليمية وخيمة. وأود أن أثير ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، نؤيد الجهود الرامية إلى تنشيط وتعزيز الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويظل تنفيذه بشكل ناجع محوريًا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة والرخاء لمنطقة البحيرات الكبرى. ويجب أن تظل الجهود الدبلوماسية الإقليمية محورية في تسوية النزاعات إضافة إلى دور عمليتي نيروبي ولواندا المهم. ونشيد بالاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وبلدان المنطقة وكيانات الأمم المتحدة والمبعوث الخاص على جهودهم لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، هناك مخاطر كبيرة من أن تقوض الخطابات التحريضية ما تحقق من تقدم. ونكرر التأكيد على أهمية تجنب الإجراءات التي تؤدي إلى تصعيد التوترات، بما في ذلك استخدام ونشر المعلومات المضللة والمغلوطة وخطاب الكراهية والتحريض على العنف. وتشكل التوترات المتصاعدة بين بلدان المنطقة مصدرا كبيرا للقلق. ونرحب بقيادة الأطراف الإقليمية الفاعلة التي تعمل على إيجاد حلول دبلوماسية وتشجيعها. ونكرر دعوة جميع الجماعات المسلحة إلى وقف الأعمال القتالية. ولا بد من إيقاف كافة أشكال الدعم للجماعات المسلحة ويجب احترام سيادة الدول في المنطقة وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، كما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، فإن معالجة الأسباب الجذرية والدوافع المحركة لعدم الاستقرار أمر أساسي لتعزيز السلام والتقدم. والثروات الطبيعية، ولا سيما المعادن النفيسة، من الممكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة عبر ربوع المنطقة. ومع ذلك، فإن الممارسات التي غالبا ما تكون غير منصفة وغير مستدامة تؤجج النزاعات وعدم الاستقرار. والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية مصدر قلق كبير، حيث إنه لا يمول الجماعات المسلحة فحسب، بل يؤدي إلى إطالة أمد دورات الفساد والأضرار البيئية، مما يقوض تنمية المنطقة واستقرارها. ونشجع البلدان في المنطقة على مواصلة إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ للمعادن المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. كما تؤدي التوترات العرقية والمظالم التاريخية دورًا في عدم الاستقرار المستمر في المنطقة. ويجب إعطاء الأولوية في الجهود المتضافرة للتصدي لتلك التحديات لسيادة القانون والحكم الشامل للجميع واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي المنصف، بما في ذلك الإدارة المسؤولة للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الآثار السلبية لتغير المناخ عوامل مهمة لعدم الاستقرار. وتؤدي الظروف الجوية القاسية والنزوح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن المناخ، من بين عوامل أخرى، إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية والتوترات. وتنفيذ إجراءات بشأن المناخ تراعي ظروف النزاعات أمر ضروري لتعزيز الاستقرار والأمن.

ثالثًا، لا تزال حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني، وخاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصدر قلق بالغ. ويتحمل المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، وطأة النزاعات المسلحة المستمرة. وندين الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال وغيرها من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والنزوح الجماعي. والتقارير عن القصف والعنف والاستغلال الجنسيين في مخيمات النازحين وفي محيطها مقلقة للغاية، وعدد الحالات مروع. ويجب التحقيق بشكل مستفيض في تلك الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها. وضمان المساءلة أمر ضروري. وهناك حاجة ملحة لتخفيف معاناة السكان المتضررين،

ولكن العقبات المستمرة تعرقل الجهود الإنسانية. ويجب ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وتسليم المساعدات بأمان. وندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي حقوق الإنسان والتقيد بها.

في الختام، نشكر المبعوث الخاص شيا على جهوده ونشجعه على مواصلة مساعيه الحميدة وأنشطته الرامية إلى تقديم الدعم المستمر لبلدان المنطقة، كما هو موضح بالتفصيل في التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/278). ونثني على عمله في النهوض بقضايا المرأة والسلام والأمن وتمكين الشباب وإذكاء الوعي بالعنف الجنساني، بما في ذلك في قطاع التعدين.

إن عدم الاستقرار وانعدام الأمن والنزاعات والمعاناة الإنسانية من الخصائص المميزة لمنطقة البحيرات الكبرى منذ فترة طويلة جدًا. ومع ذلك، ينبغي ألا يعني السلام والاستقرار مجرد غياب النزاع، بل إتاحة فرص متكافئة تضمن رفاهية المجتمعات المحلية وصمودها على المدى الطويل. وسلوفينيا على استعداد للعمل مع الشركاء لتحقيق هذه الغاية.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية والسيدة بيترونيل فاويكا على إحاطاتهم وجهودهم. وأود أيضًا أن أشكر لجنة بناء السلام على مشورتها الخطية. وأرحب ترحيبًا حاراً بممثلي دول المنطقة.

لا شك في أن النساء أطراف فاعلة رئيسية في تحقيق سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، لا يزال يجري تهميشهن كثيراً. ولذلك، نرحب بشكل خاص بدعوة الرئاسة إلى إيلاء اهتمام خاص للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مداولاتنا اليوم، وسنسعى إلى اتباع تلك التعليمات. ومن هذا المنطلق، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، لكي يتجذر السلام ويصبح مستداماً، يجب أن تكون المرأة في طليعة جميع العمليات السياسية. وبينما تضطلع النساء بدور أساسي في حركات السلام في منطقة البحيرات الكبرى، كما سمعنا، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لضمان مشاركتهن الكاملة، وخاصة في عمليتي نيروبي ولواندا. ولذلك، تؤيد سويسرا دعوة المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن إلى دعم الآليات التي تضمن المشاركة المجدية للمرأة في عمليات منع نشوب النزاعات والوساطة فيها وحلها. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعم عمل السيدة فاويكا والنساء الأخريات المشاركات في عمليات الحوار من أجل السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشكرها على عملها. كما نذكر أيضًا بأن زيادة التعاون بين الجهات الفاعلة في المنطقة أمر ضروري لتهدئة التوترات وترسيخ السلام. وللحد من مخاطر المواجهة العسكرية الإقليمية، من الأهمية بمكان أن تتخذ البلدان المعنية تدابير دبلوماسية وأن تحترم التزاماتها. ولذلك، نرحب بالجهود المبذولة في إطار عمليات السلام الإقليمية.

ثانياً، يؤثر الوضع الأمني والإنساني المتدهور بشكل مدمر على النساء في المنطقة. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء العنف الجنسي في مواقع النازحين داخليًا ومحيطها. إنه أمر غير مقبول أن تتعرض النساء والفتيات اللاتي يعشن أوضاعا هشة للغاية للاستغلال والاعتداء. ويجب أن تكون الوقاية والمساءلة أولوية. وفي هذا الصدد، تعمل سويسرا مع المجتمعات المحلية والسلطات في كيفو الشمالية والجنوبية لتيسير استجابة شاملة للعنف الجنسي والجنساني. كما نلاحظ بقلق أن البيئة الإنسانية في المنطقة – كما سمعنا اليوم – وخاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تزداد خطورة وتعقيدًا. وفي هذا السياق، نشيد بالتزام العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون الوطنيون والمعينون محليا، ونذكر بأنهم يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو جميع الأطراف إلى السماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على وجه السرعة ودون عوائق وتيسير ذلك وإلى احترام الطابع المدني لمخيمات النازحين داخليًا والحماية الممنوحة لهم.

ثالثًا، إن اضطلاع المرأة بدور قيادي أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات المتصلة بتغير المناخ. ومن الواضح أن تغير المناخ يؤثر سلبًا على الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى. وبالإضافة إلى

التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، فإن الكوارث الطبيعية التي يفاقمها تغير المناخ تؤجج عدم الاستقرار. وفي حين أن النساء في المنطقة يتأثرن بشكل خاص بالكوارث الطبيعية، فإنهن أيضاً طرف معني لديه فهم سليم لاستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ. لذلك تدعم سويسرا صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني الذي يدرج جوانب الأمن المناخي في برامجه.

وفي الوقت الذي تمرّ فيه العلاقات بين دول معينة في المنطقة بأسوأ حالاتها، يجب أن يكون خفض التصعيد أولويتنا. وتحقيقاً لتلك الغاية، تقع على عاتق دول المنطقة وأعضاء مجلس الأمن مسؤولية الالتزام الكامل بالحل السياسي للنزاعات. وما فتئت سويسرا تنظّم بهذه الروح معتكفات البحيرات الكبرى، بالاشتراك مع مكتب المبعوث الخاص منذ عدة سنوات، وكان آخرها الشهر الماضي في بوجومبورا في بوروندي. ونأمل بالتالي أن نسهم في الحوار وفي المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة لتعزيز السلام الدائم.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص للأمين العام شيا، والأمينة العامة المساعدة مسويا، والسيدة فاويكا على إحاطاتهم. وأرحب أيضاً بمشاركة ممثلي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ومن المؤسف أن نرى العنف المستمر والمتزايد من جانب الجماعات المسلحة الذي زاد من تفاقم أزمة الأمن البشري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ جلستنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع قبل ستة أشهر (S/PV.9440). وقد تصاعدت حدة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والآن بين رواندا وبوروندي أيضاً. ويساورنا قلق بالغ إزاء الاحتمال المتزايد لنشوب نزاع إقليمي كلّي آخر.

ويجب على البلدان الموقعة أن تنفذ بالكامل الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ولا يزال من الحيوي تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة. وفي مقدمة الالتزامات الجماعية الواردة في الاتفاق الإطاري، هناك حاجة ملحّة للوفاء بالالتزامات الإقليمية، ولا سيما عدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو تقديم المساعدة أو الدعم من أي نوع لها، واحترام سيادة البلدان المجاورة وسلامتها الإقليمية. لا يؤدي الدعم المستمر للجماعات المسلحة المبلغ عنه إلا إلى تفاقم عدم الاستقرار على أرض الواقع ويضيف البؤس إلى حياة الناس، ولا سيما النساء والأطفال. ويجب إيقافه على الفور.

ونودّ أن نكرر التأكيد على أن كسر حلقة العنف يتطلب حلاً سياسياً من خلال حوارات تستوعب الجميع تشمل المطالب الرئيسية لجميع الأطراف. ويجب ضمان المشاركة المجدية للنساء والشباب في هذا المسعى. تؤدي عمليتا نيروبي ولواندا دوراً مركزياً في مبادرات السلام الإقليمية الجارية. وفي ذلك الصدد، تشيد اليابان بجهود كينيا وأنغولا بوصفهما وسيطين لتيسير الحوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وينبغي أن تكون جميع المبادرات الإقليمية منسقة تنسيقاً جيداً وأن تسترشد بتغليب الدبلوماسية. وهنا، يمكن للمبعوث الخاص شيا ومكتبه أن يضطلعا بدور هام في تعزيز بناء الثقة بين دول المنطقة وفي تحقيق التآزر بين مختلف الترتيبات الإقليمية، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وينبغي زيادة استخدام فريق الاتصال والتنسيق لتحليل الثغرات بين دول المنطقة وسدها والتشجيع على استخدام التدابير غير العسكرية للتصدي لأنشطة الجماعات المسلحة.

إن تعقيد التحديات التي تواجهها المنطقة يتطلب منا أن نتخذ نهجاً شاملاً عابراً للحدود يستند إلى النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. والتعاون القضائي هو أحد المجالات التي ينبغي إعطاؤها الأولوية من خلال ذلك النهج لتوطيد سيادة القانون التي تمس الحاجة إليها في جميع أنحاء المنطقة. ونرحّب بالمشورة الخطية الجيدة التركيز التي قدمتها لجنة بناء السلام في ذلك المجال، وينبغي أن تنظر في محتوياتها بعناية جميعُ الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري

بشأن السلام والأمن والتعاون. ونتطلع إلى مزيد من المساهمات من لجنة بناء السلام. يتطلب تنشيط الاتفاق الإطاري إرادة سياسية قوية وإجراءات ملموسة من جانب جميع الجهات المعنية. وستواصل اليابان الاضطلاع بدورها من أجل تحقيق السلام والرخاء في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام شيا والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. كما استمعتُ باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة فاويكا. وأرحب بحضور ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأنغولا.

في الآونة الأخيرة، بذلت بلدان في منطقة البحيرات الكبرى جهوداً لتنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والاستجابة المشتركة للتحديات الأمنية وتعميق التعاون الإقليمي. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الأمنية الهشة في المنطقة، والعنف المتصاعد، والحالة الإنسانية القاتمة أمور تبعث على القلق حقاً. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل أن يكرسا مزيداً من الاهتمام والاستثمار للمنطقة وأن يقدما المزيد من الدعم.

وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، ندعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية والتخفيف من حدة الحالة. إن بلدان منطقة البحيرات الكبرى من جيراننا القريبين الذين نشاطرهم السرّاء والضرّاء. وتشيد الصين بقادة كينيا وأنغولا وجنوب السودان على مساعيهم الحميدة. ومع ذلك، فإن الاضطرابات المستمرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة الأخيرة ستؤدي إلى تآكل ثقة جميع الأطراف في دفع عملية السلام قدماً وستعرض للخطر النتائج التي تحققت بشق الأنفس. وتأمل الصين أن تغتنم جميع الأطراف فرصة مؤتمر القمة المقبل لآلية الرقابة الإقليمية لإعادة تأكيد التزاماتها الرسمية باحترام كل منها لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية، وعدم تدخل أحد في الشؤون الداخلية للآخر، وعدم دعم الجماعات المسلحة. ونشجّع بلدان المنطقة على تنفيذ عمليتي نيروبي ولواندا ونحثّ الجماعات المسلحة على وقف العنف فوراً. وينبغي حلّ الخلافات عن طريق الحوار، وينبغي تجنب استخدام الوسائل العسكرية.

ثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الإقليمية لصون الأمن المشترك. وتشيد الصين بجهود بلدان المنطقة لتعزيز تعاونها في المسائل المتصلة بالدفاع وإدارة الحدود. ونقرّ بالدور النشط لفريق الاتصال والتنسيق في تعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها أوغندا وبوروندي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. سيستضيف الاتحاد الأفريقي أيضاً مؤتمر القمة الرباعي الثاني مع جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لأجل زيادة تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية وتشكيل أوجه تآزر للحفاظ على الاستقرار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الوقوف إلى جانب الجهود الرامية إلى حل المشاكل الأفريقية بالسبل الأفريقية ودعم تحسين العلاقات بين بلدان المنطقة. وتقدّر الصين تفاني المبعوث الخاص شيا ووساطته الدبلوماسية وتشجع مكتبه على مواصلة الدعم اللازم لعملية السلام الإقليمية.

ثالثاً، من الحيوي تعزيز التنمية المشتركة وبناء أساس متين للسلام. إن الفقر والتخلّف هما السببان الجذريان للقلاقل التي طال أمدها في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بلدان المنطقة على التصدي للتحديات الإنمائية، وزيادة المساعدة الإنسانية، وبناء القدرة الوطنية على النمو، بغية تعزيز السلام من خلال التنمية. وفي الآونة الأخيرة، عمّقت جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وأنغولا وكينيا وأوغندا تعاونها في مجالات مثل البنى التحتية عبر الوطنية، واستخراج الطاقة، وتحركات الأفراد، وتحويل الثروات الطبيعية والمكاسب الديمغرافية إلى مزايا إنمائية. وينبغي للوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة أن تقدم دعماً قوياً لبلدان المنطقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأن تبذل المزيد من الجهود في مجالات القضاء على الفقر والأمن الغذائي والتعليم والعمالة، على سبيل المثال لا الحصر.

لطالما كانت الصين مؤيداً قوياً لعملية التمكين الذاتي والتكامل الجماعي في أفريقيا، ولا تزال ملتزمة بمرافقة القارة في طريقها نحو التحديث. وفي إطار منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، دخلت الصين في شراكة مع بلدان في المنطقة لتنفيذ عدد كبير من المشاريع الموجهة نحو تحقيق نتائج في مجال الأعمال التجارية والتجارة والهياكل الأساسية والصحة والتعليم والزراعة. وفي خريف هذا العام، سيعقد منتدى التعاون الصيني الأفريقي مؤتمر قمته المقبل في بكين. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي لمواصلة بناء قدرة أفريقيا على التنمية المستقلة ودعم القارة في تسريع تحديثها وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية والرخاء على الصعيد الإقليمي.

السيد هيونوو تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص للأمين العام هوانغ شيا، والأمينة العامة المساعد جويس مسويا، والسيدة بترونيل فاويكا على إحاطاتهم المتبصرة. كما أرحب بالسيدة إزميرالدا مندونسا، وزيرة الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا، والممثلين الدائمين لرواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر لجنة بناء السلام على مشورتها الخطية للمجلس.

ما زال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى. فقد أدت التصعيدات الأخيرة، التي اتسمت بحوادث عابرة للحدود، إلى تفاقم التوترات بشكل كبير، دافعة المنطقة إلى حافة الحرب. ويكتسي الوقف الفوري للتصعيد أهمية بالغة لمنع تلك التوترات من التأثير على الاستقرار الإقليمي الأوسع.

وتشيد جمهورية كوريا، في هذه الأوقات العصيبة، بالدور الحاسم لدول منطقة البحيرات الكبرى في تحقيق الاستقرار في أفريقيا. وينطبق ذلك بصفة خاصة على تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على ثلاث نقاط.

أولا، من المهم للغاية أن تتقيد جميع الدول المعنية بالتزاماتها الدولية والإقليمية بتخفيف حدة التوترات الإقليمية وإيجاد حلول تفاوضية. ويظل تنشيط عمليتي نيروبي ولواندا أمرا محوريا لإنهاء دورة العنف وإحلال سلام دائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى نفس المنوال، فإن تنشيط الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون ضروري أيضا لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. كما تكتسي مواءمة وتنسيق المبادرات الإقليمية الجارية نفس القدر من الأهمية، بالنظر إلى الروابط بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ونؤيد دعوة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى عقد مؤتمر قمة رباعي ثان وإجراءات متابعة من مؤتمر القمة الافتتاحي الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي لجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ثانيا، ينبغي التركيز بصفة خاصة على التحديات المستمرة التي تشكلها الجماعات المسلحة الأجنبية، لأن التصدي لتلك التحديات أمر حاسم لتحقيق الاستقرار الدائم والسلام الدائم، خاصة في ضوء فك الارتباط الجاري لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو الموقعين على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون إلى تجديد التزامهم بتنفيذ اتفاقاتهم، بما في ذلك الاتفاق على الامتناع عن دعم الجماعات المسلحة. كما نحث على استمرار التعاون بين أعضاء فريق الاتصال والتنسيق لاستكشاف وتنفيذ تدابير غير عسكرية لاستكمال العمل العسكري وتعزيز تسريح المقاتلين الأجانب وإعادتهم إلى أوطانهم. كما نرى أن المشورة الخطية للجنة بناء السلام بشأن التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى مهمة، ونحث الموقعين على تعميق شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى.

ثالثا، تشعر جمهورية كوريا بالجزع بصفة خاصة إزاء تدهور الحالة الإنسانية والمستويات غير المقبولة للعنف الجنسي والجنساني في المنطقة. ونطالب بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف هذه وندعو إلى أن تكون المساعدة الإنسانية في متناول النساء والفتيات وتستجيب لاحتياجاتهن المحددة. كما إن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر أساسي أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن

تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية الوطنية والمحلية أمر حاسم لإحراز تقدم نحو بناء سلام حقيقي. ونشيد بجهود مكتب المبعوث الخاص للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونحث جميع الأطراف على ضمان المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة والآمنة للمرأة في عمليات السلام.

وفي الختام، تعيد جمهورية كوريا تأكيد دعمها لاستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة في ضمان السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أبدأ بشكر المبعوث الخاص للأمين العام شيا، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية مسويا، والسيدة فاويكا على إحاطاتهم، ونرحب بممثلي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا في هذه القاعة.

كما نشكر لجنة بناء السلام على المشورة الخطية التي قدمتها بشأن التعاون القضائي.

إننا نشهد مرة أخرى تصعيدا مثيرا للجزع في التوترات في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدى تجدد تدفق اللاجئين والتشرد الداخلي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية الماسة أصلا. فيجب علينا زيادة التمويل والحماية للمنظمات التي تقودها النساء حتى تتمكن من الوصول إلى من هم في أمس الحاجة.

إن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، واستمرار الإفلات من العقاب والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية والتحريض على العنف، لا تؤدي إلا إلى إدامة حالة متقلبة أصلا. وفي ضوء الخطر الوشيك المتمثل في حدوث مواجهة عسكرية ذات آثار إقليمية، يتحتم على جميع الأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها الدولية والإقليمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها في إطار عمليتي لواندا ونيروبي.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة الملحة إلى تخفيف حدة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي. لا بد من التمسك الكامل بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. وندين تقديم الدعم العسكري الأجنبي لحركة 23 مارس وأي جماعات مسلحة أخرى تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونطالب بوقف هذا الدعم فورا. وندعو جميع الأطراف إلى معالجة مظالمهم المشروعة من خلال التفاوض. ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يعيدا التأكيد بشكل لا لبس فيه على أن الحوار يظل الحل الوحيد القابل للتطبيق.

ونشيد بقيادة الرئيس لورنسو. كما ندعو بقوة إلى عقد اجتماع عاجل بين الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو والرئيس كاغامي لتعزيز الحوار والمصالحة. ويظل تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، إلى جانب عمليتي لواندا ونيروبي، أمرا حاسما. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلت لتنشيط الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، بما في ذلك الدورة المخصصة التي عقدت مؤخرا في ديربان، بجنوب أفريقيا، والتي أعطت أيضا صوتا للمجتمع المدني.

وتعتبر مالطة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وآمنة أولوية. وللشباب أيضا دور رئيسي يضطلعون به. ونشيد بالمبعوث الخاص شيا لتشجيعه إشراك المرأة في العمليات السياسية الإقليمية، ونرحب بالتوصيات المتعلقة بتلك الأولوية الحاسمة الصادرة عن اجتماعه الأخير في نيروبي. وعلى الرغم من الأثر غير المتناسب للنزاع على المرأة، ظلت مهمشة في جهود السلام الإقليمية. ونحث الميسرين لعمليتي نيروبي ولواندا على تعيين وسيطات ومستشارات للشؤون الجنسانية، والاستفادة من شبكة القيادات النسائية الأفريقية. فالمرأة تمتلك وجهات نظر لا تقدر بثمن لم يتم الاعتراف بها بالكامل بعد. ويصدق ذلك بشكل خاص في البيئات المليئة بالعنف وخطاب الكراهية.

ونؤيد المبادرات التي تعزز مشاركة النساء والشباب في قطاع التعدين. وكذلك نشدد على الحاجة إلى إدارة شفافة للموارد لحرمان الجماعات المسلحة من الدخل غير المشروع. وتظل الوسائل غير العسكرية أساسية في التصدي للقوى السلبية في المنطقة. وندعو إلى تكثيف التعاون في جهود التسريح والإعادة إلى الوطن وإلى تعزيز التعاون من خلال شبكة التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الختام، تقف مالطة بحزم إلى جانب شعوب منطقة البحيرات الكبرى. ونظل ملتزمين بإعلاء أصوات النساء والشباب، الذين يشغلون موقع صدارة في الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. ولذلك، من الضروري أن تؤيد الدول الأعضاء المعنية الجهود التعاونية التي تبذلها المنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويمكننا من خلال العمل معًا أن نعيد تقييم أهدافنا المشتركة في معالجة التحديات الملحة التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد روماوكيو (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أعرب عن خالص تقديري لقيادتكم الدؤوبة للمجلس خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. وأنوه أيضا بحضور السيدة بيترونيل فاويكا والسيدة إزميرالدا مندونسا، وزيرة الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا. وأود أيضا أن أشيد بأعضاء المجلس وزملائي على بياناتهم.

على مدار 100 يوم، بدءا من 7 نيسان/أبريل 2024، نحيي الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا التي حدثت في عام 1994. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجميع على استمرارهم في الوقوف معنا خلال هذه الفترة ونحن نتذكر ونبدي الإجلال لذكرى أكثر من مليون إنسان بريء لقوا حتفهم في الإبادة الجماعية.

وأستحضر هذه المأساة لأن الإبادة الجماعية الشنيعة للتوتسي في رواندا في عام 1994 لا يزال لها تأثير على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. فقد أعاد المتطرفون الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية في رواندا تنظيم صفوفهم في زائير السابقة – جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليًا – وما زالوا ينشرون أيديولوجيتهم للإبادة الجماعية في جميع أنحاء المنطقة وتحديدًا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مستهدفين التوتسي الكونغوليين. ومن المثير للدهشة أن بعض الجهات الفاعلة التي تعي هذه الحقيقة تمامًا تميل إلى تجاهلها وبدلاً من ذلك فهي تروج لرواية متحيزة تستهدف حكومة رواندا في إنكار منهجي واضح وبهدف حماية مرتكبي الإبادة الجماعية.

ونشيد ببلدان المنطقة التي أبدت باستمرار دعما ثابتا للحل السياسي للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمشيا مع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ونحث المجتمع الدولي على دعم المبادرات الإقليمية.

إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا متقلبة بفعل أنشطة الجماعات المسلحة المختلفة المتمركزة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وثقت معظم التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة وتقارير المنظمات غير الحكومية على مر السنين وجود أكثر من 120 جماعة ميليشيا مسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، يرد رقم أكثر دقة في تقرير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها لعام 2023 الذي أعدته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي وثق وجود أكثر من 250 جماعة مسلحة محلية و 14 جماعة مسلحة أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشمل هذه الجماعات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجموعات المنشقة عنها التي تشكل تهديدًا أمنيًا ووجوديًا لرواندا والتي تخضع لجزاءات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن. وكما ذُكر آنفا، فإن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي

أيضا العقل المدبر وراء التطهير العرقي للتوتسي الكونغوليين وهي مسؤولة عن الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشكل ذلك استمرارا للجرائم البشعة التي ارتكبتها الجماعة في رواندا والتي صُدِّرت بعد ذلك إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا هو أحد الأسباب الجذرية للمشاكل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتواصل تلك الجماعات المسلحة البالغ عددها 250 جماعة مسلحة محلية و 14 جماعة مسلحة أجنبية استغلال الثغرات في الحكم وعدم وجود إرادة سياسية لدى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وحقيقة أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المرتكبة للإبادة الجماعية والمجموعات المنشقة عنها مدمجة في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يسلحها ويزودها بالدعم العسكري واللوجستي والمالي والسياسي، أمر يبعث على قلق رواندا الشديد لأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشكل تهديدًا مباشراً ووجوديًا لأمن رواندا وسلامة أراضيها.

إن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، متمثلة في وجود مزيج من الجماعات المسلحة، مقترنا بما تدبره حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من نشر للأسلحة والذخائر لجماعات ميليشيا مايي – مايي الجامحة، التي يُطلق عليها اسم وازاليندو، لا تزال تؤدي إلى انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتزعزع استقرار البلدان المجاورة وتتسبب في أزمة إنسانية مع تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة، خاصة رواندا، التي تستضيف أكثر من 100 000 لاجئ كونغولي، وأوغندا وكينيا، من بين بلدان أخرى. إن الدعم الذي تقدمه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المرتكبة للإبادة الجماعية، يتعارض مع روح الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ومبادرات السلام الإقليمية الأخرى.

وقد زاد من حدة هذه العسكرة غير المسؤولة للنزاع نشر قوات الدفاع الوطني البوروندية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمرتزقة كقوة هجومية تقاتل إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وميليشيا وازاليندو، وهي قوات لها سجل مروع من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التطهير العرقي للكونغوليين الناطقين باللغة الكينيارواندية. ونود أن نشدد على أن أي قوة تتعاون بشكل مباشر أو غير مباشر مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المرتكبة للإبادة الجماعية وتدعمها تُعتبر قوة محاربة لرواندا لأنها تشكل تهديدا مباشرا لأمن البلد وسيادته وسلامته الإقليمية.

أود أن أتناول مسألة أثيرت في المجلس. إن الادعاء بأن رواندا تهاجم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات حفظ السلام التابعة لها هو ادعاء غير مسؤول وبعيد عن الواقع تماماً. وهو ادعاء ملفق تماما. فكيف يمكن لرواندا أن تهاجم حفظة السلام بينما ليس لدينا وجود في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ بل على العكس من ذلك، فإن المجلس لديه معلومات وحقائق مادية تفيد بأن بعض قوات البعثة انسحبت من مواقعها بسبب الهجوم والقصف المستمرين من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيا وازاليندو وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وممثل الوفد الذي أثار هذه المسألة في المجلس لديه تلك المعلومات.

وأود أيضا أن أتكلم عن دور رواندا في حفظ السلام. إن رواندا تقدم تضحيات كبيرة من خلال دعمها لعمليات حفظ السلام. فجنودنا الشباب يجودون بأرواحهم ويموتون في أراضٍ بعيدة لحماية المدنيين والحفاظ على السلام العالمي باعتبارهم من ذوي الخوذ الزرق. ولذلك، لا يمكننا أن نتحول إلى الجانب الآخر ونلحق الأذى بذوي الخوذ الزرق بينما نحن أنفسنا أحد أكبر المساهمين في حفظ السلام. إننا نقدم تضحيات هائلة من أجل حفظ السلام، وهذا ليس شيئا نعتبره أمرا مفروغا منه.

أود أن أسلط الضوء على اتخاذ العديد من المبادرات لتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، بما في ذلك الاتفاق

الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، ومؤخراً عمليتا لواندا ونيروبي. وتوفر تلك المبادرات حلا شاملا للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وقعت رواندا على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لأننا نعتقد أن التعاون الإقليمي يمكن أن يوفر حلولاً سياسية دائمة للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي لا يزال يؤثر على المنطقة بأسرها. وما زلنا نعتقد أن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون يمكن أن يوفر حلاً لهذا النزاع، ورواندا ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذه. وأود أن أؤكد للمجلس ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك الاتفاق الإطاري، تدعم رواندا أيضاً بشكل كامل الجهود الإقليمية الأخرى، ولا سيما عمليتي نيروبي ولواندا، اللتين توفران تدابير ملموسة لإنهاء النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، لا تزال المنطقة تشهد دلائل مقلقة على افتقار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الإرادة السياسية لإنهاء النزاع. إن استمرار العسكرة وتفضيل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الواضح للحل العسكري ينبغي أن يكون سبباً للقلق البالغ لدى المجلس.

ويسمح التقاعس المستمر عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بأن يظل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تربة خصبة للجماعات المسلحة، مما أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة لعقود. ولجمهورية الكونغو الديمقراطية تاريخ طويل في عزو مشاكلها الداخلية إلى جهات خارجية وإلقاء اللوم على الآخرين، بما في ذلك جيرانها، بشأن هذه المشاكل. ويعود ذلك إلى مسألة الافتقار إلى المسؤولية وغياب الإرادة السياسية وعدم الالتزام بمعالجة تناقضاتها الداخلية بصدق. وتواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من التحديات السياسية والأمنية والمتعلقة بالحكم منذ عقود. وإلقاء اللوم على جيرانها، وخاصة بجعل رواندا كبش الفداء، لن يزيل تلك المشاكل. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام والأمن والاستقرار إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشدد على أن الحل العسكري لن ينجح في أي ظرف من الظروف. ولا يمكن لأي مستوى من العسكرة أو العنف الذي تدبره الدولة أن يوفر حلا مستداما للمشاكل السياسية العميقة الجذور في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. فقد فشلت جميع الجهود الرامية إلى معالجة المشاكل السياسية بحل عسكري في السابق ولا تزال تُغرق المنطقة في أزمات أمنية وإنسانية لا تنتهي.

وتشعر رواندا بالقلق أيضا إزاء تزايد خطاب الكراهية والفظائع اللاإنسانية التي تستهدف قبائل التوتسي الكونغولية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي ألا يتغاضى أعضاء مجلس الأمن عن أعمال التطهير العرقي والمطاردة المتعمدة لمجموعة مستهدفة لإخراجهم من أراضي أجدادهم وحرمانهم من حقوق المواطنة الطبيعية وممتلكاتهم، لا سيما بالنظر إلى تاريخ منطقتنا.

إن موقف رواندا المتمثل في تأييد التوصل إلى حل سلمي للنزاع واضح دائما. بيد أننا شعرنا بالقلق إزاء التصريحات السياسية المستمرة الصادرة عن رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والداعية إلى تغيير النظام في رواندا. ونأخذ هذه التهديدات مأخذ الجد بالنظر إلى التعاون السائد بين هاتين الحكومتين والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ارتكبت جرائم إبادة جماعية.

ونود أن نشدد على أن الخطاب بشأن سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، دون الإشارة إلى سيادة البلدان المجاورة المتضررة من النزاع وسلامتها الإقليمية، في غير محله على الإطلاق ويهدف إلى تأجيج النزاع. وأود التشديد على أهمية السلامة الإقليمية لجميع البلدان بلا استثناء، إذن لا يمكن أن تكون هذه أو تلك.

ختاماً، يتطلب تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودوافعه. وتظل رواندا ملتزمة تماماً بالاضطلاع بدور بناء في البحث عن السلام والاستقرار في المنطقة. فمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا تتمتع بإمكانات هائلة، كما قيل في هذه القاعة، وتربط بين بلدانها صلات ثقافية وجغرافية قوية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن السلام والاستقرار شرط أساسي مسبق للنمو والازدهار وتكوين الثروة في المنطقة. ويمكن لمجلس الأمن أن يعول بشكل كامل على رواندا. ونحن ملتزمون

بالعمل مع جميع الشركاء والأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تمشيا مع الآليات الإقليمية وإطار السلام والأمن والتعاون.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها في أعمال المجلس في شهر نيسان/أبريل الحالي، أود أن أهنئ مالطة على توليها رئاسة المجلس وأن أتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، بالنيابة عن وفد بلدي وبالأصالة عن نفسي، كل النجاح في قيادة أعمال المجلس في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البشرية.

ويزيدني شرفاً أن أمثل حكومة بلدي في استعراض منتصف المدة هذا لاتفاق أديس أبابا الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة تقديري لقراركم، سيدتي الرئيسة، بحث الحالة في منطقة البحيرات الكبرى مع التركيز بشكل خاص على تعزيز مشاركة المرأة في جهود الوساطة الإقليمية من أجل تحقيق السلام.

وأود أيضا أن أشيد بمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، على التزامه المستمر بتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأود أن أضيف إلى هذه الملاحظات الاستهلالية كلمة شكر خاصة للسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأود أيضا أن أرحب بحضور معالي السيدة إزميرالدا برافو ميندونسا، وزيرة الدولة للعلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا، ومواطنتي السيدة بيترونيل فاويكا التي تقوم بدور الوسيطة لتحقيق السلام في إيتوري والحاصلة على جائزة السلام الأمريكية "النساء بانيات السلام". أخيراً، أود أن أشكر السفير هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على جودة إحاطته هذا الصباح.

أحاط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2024/278) الصادر في 29 آذار/مارس 2024. ولدينا عدد من الملاحظات والتعليقات على هذا التقرير، سأعود إليها لاحقا.

في الوقت الراهن، أدعوكم، سيدتي الرئيسة، إلى أن تلاحظوا معي أن العدوان المسلح على الجزء الشرقي من بلدي أدى إلى نزوح أكثر من 7 ملايين كونغولي. والإحصائيات تبعث على الغثيان. وتشكل النساء والفتيات أكثر من 70 في المائة من هؤلاء النازحين. وهؤلاء النساء الكونغوليات، اللائي حُرمن من احتياجاتهن الأساسية، فقدن كل كرامة إنسانية وتعرضت العديد منهن للاغتصاب والعنف الجنسي وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، لا سيما في مناطق التعدين.

إن هذه الحالة، بما أسفرت عنه من خسائر فادحة في الأرواح البشرية تبلغ 15 مليون قتيل، هي من صنع بلد مجاور، رواندا، والذي أفقده هوسه وشغفه بالمواد الاستراتيجية الوفيرة في باطن أرض بلدي صوابه تماماً. ويواصل هذا البلد المجاور مشروعه الإجرامي بعناد من أجل تحقيق أرباح اقتصادية هائلة.

ولهذا السبب، لم يتحقق شيء من جميع مبادرات السلام الإقليمية والدولية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على خطة السلام المنبثقة عن عمليتي لواندا ونيروبي، التي عرقلتها رواندا عمدا لكسب الوقت ومحاولة تحقيق طموحها المفرط في إقامة منطقة نفوذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغرض تحويلها إلى مستعمرة للاستغلال والاستيطان، تسيطر انطلاقا منها على المؤسسات الكونغولية. إن أعمال رواندا غير مقبولة وهي تنتهك السلام الإقليمي وأحكام اتفاق أديس أبابا الإطاري، الذي انضمت إليه رواندا بحرية.

لا يزال الشاغل الرئيسي للسلطات الكونغولية بصفة عامة ولرئيس الجمهورية بصفة خاصة استعادة السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، يتوقع وفد بلدي من شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يقدموا دعما خالصا ومسؤولا، لا يقتصر على استعادة كرامة المرأة الكونغولية التي تعرضت لاستخفاف شديد بشكل عام، بل يشمل أيضا جهود

بناء السلام الجارية الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة تحت قيادة رئيس الجمهورية، فخامة فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو. ومن المؤكد أن استعادة كرامة المرأة الكونغولية ينبغي أن تكون أولوية، ولكن ينبغي أن يساعد هذا العمل أيضا في التغلب على التحيز والتنميط، حتى تتمكن النساء الكونغوليات ضحايا النزاع المسلح العنيف من الاستفادة من خبرتهن والاضطلاع بدور حاسم في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وأود أن أشدد على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد تأييداً تاماً الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، الواردة في القرار 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000. وبما أن النساء في منطقة البحيرات الكبرى هن الضحايا الرئيسيات للحرب والعدوان والنزاع، من المهم ومن الصواب أن يشاركن أيضا في إدارة النزاعات.

إن إشراك القيادات النسائية في الاستراتيجيات الإقليمية لعمليات السلام وإعادة الإعمار والوساطة في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى أمر مهم لأن مشاركتهن في منع نشوب النزاعات وتسويتها يمكن أن تُحدث أثراً إيجابياً قبل النزاع وأثناءه وبعده.

وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا لدعم وتعزيز قدرات الوسيطات في المنتدى الإقليمي للنساء التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وفي ذلك الصدد، لا بد من الاعتراف بأن اتفاق أديس أبابا الإطاري لم يولِ اهتمامًا وافيًا للمسائل الجنسانية ضمن إجراءات تنفيذه. لن يتسنى حل النزاعات بصورة مستديمة ما لم يتم إدراج المفهوم الجنساني والتوسع في تناوله في عمليات بناء السلام في البحيرات العظمى. وربما تتيح العملية الجارية لتنشيط الاتفاق الإطاري فرصة لمواءمته مع ذلك الواقع.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، فإن جميع البلدان الموقعة مطالبة بإعادة تأكيد إرادتها السياسية للنهوض بالتنفيذ الفعال للالتزامات الإقليمية، ولا سيما الالتزام بعدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو مساعدتها أو دعمها بأي شكل من الأشكال.

وتشارك جمهورية الكونغو الديمقراطية بنشاط في الجهود الجارية لتنشيط الإطار وهي على استعداد لدعم خارطة الطريق المنبثقة عن المعتكف الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، على النحو الذي استعرضته لجنة الدعم التقني يومي 1 و 2 شباط/فبراير، قبل التصديق عليها في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل لآلية الرقابة الإقليمية، المقرر عقده في أوغندا.

وفي ظل تأكُّد رواندا وحركة 23 مارس من إفلاتهما من العقاب، فإنهما ترفضان بعناد الوفاءَ بأي التزام من الالتزامات المتعهد بها وتنفيذَ خطة السلام المنبثقة عن عمليتي نيروبي ولواندا والامتثالَ لتوصيات المجتمع الدولي والاستجابةَ للنداءات المتكررة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الإقليمية الأفريقية والشركاء الثنائيين التي تدعو إلى الانسحاب من المواقع المستولى عليها في أقاليم روتشورو وماسيسي ونيراغونغو الكونغولية.

وتواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم الجهود الإقليمية، ولا سيما دعمها لعمليتي لواندا ونيروبي. ويكرر بلدي طلبه إلى المجلس أن يدعم تلك العمليات من خلال مواصلة ممارسة أقصى قدر من الضغط على رواندا وحركة 23 مارس. إن تعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى لمكافحة الإفلات من العقاب على المستوى الإقليمي من خلال التنفيذ الكامل لإعلان كينشاسا بشأن تعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى الموقع في حزيران/يونيه 2022، خطوة مهمة. وتكرر جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا نداءها إلى المجلس، في ضوء التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة الأجنبية، ومؤداه أنه يجب على كل بلد في المنطقة أن يضع آليات وأن يهيئ الظروف للتعامل مع متمرديه داخل أراضيه، لأنهم نهبوا شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة أطول مما ينبغي. وينبغي للمجلس أن يطلب في جلسته القادمة إلى المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا أن يقدم تقريرا مفصلا عن تلك المسألة المحددة.

وفي الختام، أود أن أطمئن المجلس إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، البلد المحب للسلام الذي يحترم أحكام القانون الدولي وقيم ميثاق الأمم المتحدة، ستواصل الإسهام بشكل بناء في جهود السلام الإقليمية. ولن تتخلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عن رؤيتها. وستسعى إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي والشامل مع الشركاء الجادين والمخلصين فحسب، بهدف إنشاء منطقة بحيرات كبرى ناجحة تعارض جميع أشكال الاستغلال الوقح.

وأود أن أوضح ببضع كلمات لتبديد اللبس الذي من المحتمل أن يكون ممثل رواندا قد بثه في نفوس أعضاء المجلس بشأن مسألة كانت واضحة سابقًا. لقد روج لمفاهيم غير موثوقة ترقى إلى مستوى الأكاذيب.

أولا، ادعى أن للإبادة الجماعية لعام 1994 تداعيات امتدت إلى أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أسلط الضوء على بضعة أمور في ذلك الصدد. وصحيح تمامًا أن الإبادة الجماعية في رواندا كان لها آثار سلبية أكبر على جمهورية الكونغو الديمقراطية مقارنة برواندا، لسبب بسيط واحد – بعد حدوث الإبادة الجماعية في رواندا، عانت جمهورية الكونغو الديمقراطية من مذابح متكررة على أيدي القوات الرواندية في أراضيها. وأود أن أشير إلى أنه منذ ذلك الحين، لقي أكثر من 15 مليون كونغولي حتفهم، في حين أن عدد قتلى الإبادة الجماعية في رواندا لم يتجاوز 000 800 شخص، وهذا العدد يشمل التوتسي فقط. وتم استهداف الهوتو المعتدلين ومجموعة عرقية ثالثة في الإبادة الجماعية. دعونا لا نتهرب ونطلق عليها مجرد إبادة جماعية للتوتسي – لقد كانت إبادة جماعية طالت رواندا برمتها.

ثانيا، إذا أردنا أن نبحث عن الأسباب الجذرية للنزاع الحالي، وهو موضوع مناقشتنا الحالية، فلا بد أن نتطرق إلى الإبادة الجماعية. لم تكن الإبادة الجماعية عملاً عفويًا، بل بدأت باغتيال رئيس رواندا من الهوتو، السيد هابياريمانا. وهذا ما أشعل فتيل الإبادة الجماعية. من دبر الاغتيال؟ وهذا ما نعنيه بالأسباب الجذرية للنزاع الحالي – من قتل الرئيس هابياريمانا؟ لقد حدث ذلك في رواندا، فكانت شأنا رواندیا، وليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

دعوني أتطرق مرة أخرى لمسألة أثيرت كثيراً في الجلسة حتى لو كان ذلك يحمل مخاطرة باستياء أعضاء المجلس. قد يقول البعض أن جماعات وازاليندو تنتمي للعناصر المعادية، ويدعي أنها تشكل تهديدًا كبيراً. الوازاليندو شبان كونغوليون غيورون على وطنهم، ذاقوا مرارة الحرب، فالكثير منهم شهد اغتصاب أمه بأيدي الجنود الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقُتل آباؤهم وأمهاتهم أمام ناظريه. هؤلاء هم الشباب الذين عانوا من أهوال الحرب والذين يحمون اليوم بلدهم باعتباره وسيلتهم الوحيدة للبقاء على قيد الحياة. واستمع الأعضاء إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – كم عدد الأطفال الذين ألقي بهم في العراء في مناطق نييراغونغو وروتشورو وماسيسي؟ وسيصبح هؤلاء الأطفال وازاليندو الغد، ولكن يجب ألا يطلق عليهم قوى سلبية. من قبيل التضليل اعتبار ضحايا العدوان المسلح الذين يدافعون عن أنفسهم مجرد جماعة مسلحة. إنهم ليسوا جماعة مسلحة.

وأخيرا، لقد أسهمنا دائما في حفظ السلام باحترام كل اتفاق وقعنا عليه. ولكن رواندا لم تفعل ذلك قط، كما نرى من وجود قواتها على الأراضي الكونغولية في هذه اللحظة التي نتكلم فيها. وقد أحسن ممثل الولايات المتحدة صنعا عندما طالب رواندا بسحب قواتها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنهم لا يفعلون ذلك، وبدلا من ذلك، يلوحون بالإبادة الجماعية وخطاب الكراهية. لن يدوم إنصاتنا لهم أبد الدهر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أنغولا.

السيدة مندونسا (أنغولا) (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ جمهورية مالطة على رئاستها للمجلس لشهر نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أشيد بالمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، لعرضه تقرير الأمين العام عن "تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة" (S/2024/278)، وهو وثيقة تقدم استعراضا شاملا لآخر المستجدات بشأن السلام والأمن في ذلك

البلد وتداعياتها الإقليمية. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، والسيدة بيترونيل فاويكا، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

ويساور جمهورية أنغولا بالغ القلق إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما التدهور المستمر للحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر 2023. وتشكل زيادة الأعمال العسكرية التي تقوم بها حركة 23 مارس، بما في ذلك احتلال مناطق جديدة في الأراضي الكونغولية واستئناف الهجمات ضد السكان المدنيين وانتهاك حقوق الإنسان، انتهاكا خطيرا وصارخا لعمليتي لواندا ونيروبي، مما يقوض الجهود والمبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. لذلك، ندعو الدول والجهات الفاعلة الأخرى المعنية إلى ممارسة نفوذها السياسي على حركة 23 مارس والقوى السلبية الأخرى في المنطقة بهدف الضغط من أجل الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية في الميدان وتعزيز التزامها بالسلام.

وتظل جمهورية أنغولا ملتزمة بالإسهام الفعال في التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي يرمي إلى تحقيق السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، كما يتضح من تقرير الأمين العام. والواقع أن فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا، بصفته نصير الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ما فتئ يضع سلسلة من المبادرات الدبلوماسية بهدف تعزيز السلام والاستقرار وتخفيف حدة التوتر السياسي في المنطقة وإعادة تهيئة بيئة من الثقة بين الأطراف المعنية من خلال معاهدة لواندا ونزع السلاح والتسريح وإعادة تهيئة بيئة من الثقة بين الأطراف المعنية من خلال عمليتي لواندا ونيروبي.

واستنادا إلى ولاية الاتحاد الأفريقي للتوسط في الأزمة السياسية الراهنة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، دعا الرئيس الأنغولي في 16 شباط/فبراير إلى عقد مؤتمر قمة مصغر على هامش مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ونوقشت في هذا الحدث، الذي حضره رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس رواندا والقادة الإقليميون وسعادة السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سبل العودة إلى وقف الأعمال القتالية وتيسير المحادثات المباشرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لمنع الأزمة السياسية الراهنة من أن تتحول إلى نزاع إقليمي.

وفي 17 شباط/فبراير، تابع فخامة الرئيس جواو مانويل غونسالفيس لورنسو جهود الوساطة الدبلوماسية التي بذلها بعقد اجتماعين ثنائيين منفصلين مع نظيريه من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في أديس أبابا. واستكمالا لمبادراته الدبلوماسية، اجتمع مرة أخرى في العاصمة الأنغولية، لواندا، بفيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، في 27 شباط/فبراير، وبفخامة بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، في 11 آذار/مارس. وأعرب الزعيمان عن استعدادهما لإجراء محادثات مباشرة قريبا. وفي هذا السياق، شجعت أنغولا على عقد اجتماع وزاري في لواندا في 21 آذار/مارس بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ويسرته، وعُقد في جو من الثقة المتبادلة. وتجري المشاورات حاليا لعقد اجتماع ثان لتناول مقترحات ملموسة من أجل مؤتمر القمة المقبل لرئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ويكتسي تنفيذ خارطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية استراتيجية لتحقيق السلام والاستقرار والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنها توفر سبلا واضحة لوقف إطلاق النار ونزع سلاح الجماعات المسلحة في المنطقة وانسحابها وتسريحها. وثمة عامل آخر مهم يتمثل في مشاركة البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية لضمان تنفيذ خارطة الطريق بنجاح.

ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى على أساس الافتراضات التالية: أولا، التنفيذ الفعال للقرارات المنبثقة عن عمليتي

لواندا ونيروبي بوصفهما آليتين مرجعيتين إقليميتين متكاملتين؛ ثانيا، مضاعفة الجهود الدبلوماسية لتعزيز الحوار المباشر وتعميقه بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بغية استعادة الثقة المتبادلة؛ ثالثا، استئناف آليات التحقق المشتركة لتطبيع العلاقات السياسية بين البلدين؛ رابعا، الوقف الكامل لدعم القوى السلبية التي تهدد استقرار دول المنطقة؛ خامسا، تنفيذ وقف لإطلاق النار خاضع للمراقبة ومصحوب بعملية فك الارتباط بين القوات؛ سادسا، تنشيط الشراكات الإقليمية والدولية، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لتقديم المساعدة والدعم اللازمين لتنفيذ مبادرة السلام في المنطقة تنفيذا فعالا.

وتولي جمهورية أنغولا أهمية خاصة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة الرباعي لجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عُقد تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في لواندا في 27 حزيران/يونيه 2023 والذي كان يهدف إلى تنسيق ومواءمة الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن فترة وقف إطلاق النار الطويلة نسبيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي دامت معظم شهور سنتي 2022 و 2023 كانت نتيجة لجهود التنسيق المشتركة بين جميع الأطراف المعنية بتلك العملية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه سيكون من المناسب عقد مؤتمر قمة رباعي ثان في أقرب وقت ممكن لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة الأول.

في الختام، ستواصل جمهورية أنغولا إعطاء الأولوية للحوار بوصفه إحدى الأدوات السياسية والدبلوماسية الرئيسية للتوصل إلى حل سياسي ومستدام لمشكلة النزاع وانعدام الأمن المعقدة في منطقة البحيرات الكبرى.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20.